مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.672

24 February 1994
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والسبعين بعد الستمائة لمؤتمر نزع السلاح

المعقود في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ولفجانج هوفمان (المانيا)

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية والسبعين بعد الستمائة لمؤتمر نزع السلاح.

في بداية عملي كرئيس للمؤتمر أعرب عن عظيم ارتياحي إذ أعلن أن جميع اللجان المخصصة لمؤتمر نزع السلاح وأجهزتها الفرعية قد تكونت وشرعت في عملها. إن المنسقين الخاصين المعنيين بموضوع حظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة الانفجارية النووية (منسق وقف الانتاج) واستكمال جدول الأعمال قد تم تعيينهم. إن دورة هذا العام ببدايتها السريعة والسلسة تبشر بأن مؤتمر نزع السلاح سيتغلب على التحديات التي ستواجهه هذا العام. وسوف أتناول هذا الأمر فيما بعد.

يرجع الفضل في هذا التواصل السهل والسلس للمؤتمر إلى سلفي الزميل المحترم السفير إيريرا من فرنسا. فبإسلوبه اللبق والمبدع استطاع أن يدفع المؤتمر في طريقه الطبيعي في مرحلة حاسمة من مساره. وهو أمر كان لا بد أن أنوه به. فقد تطلب ذلك منه صبرا وكدًّا في المشاورات، كما تطلب في الوقت المناسب سيطرة تتسم بالود والرقة. فإلى جانب كفاءته الدبلوماسية نجح الرئيس السابق السفير إيريرا لأنه كان يعتبر بكل التقدير والاحترام وسيطا حقيقيا كرّس كل همه من أجل الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على الدور المنفرد لمؤتمر نزع السلاح وتعزيزه كهيئة صالحة للتفاوض.

لقد حددنا لأنفسنا أهدافا طموحة، وقد أحسنا في ذلك. وبدأنا بجدية نعمل من أجل معاهدة للحظر الشامل للتجارب، وقد تأثرت لما تبين لي من عزم المشتركين في المفاوضات على التقدم فيها بخطى سريعة. لقد أخذت المشاورات تحدد دور مؤتمر نزع السلاح في مجال وقف إنتاجها مما قد يؤدي إلى مفاوضات حول معاهدة لحظر إنتاج بعض المواد الانشطارية. إن اللجنة المخصصة المعنية بالتدابير الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة على أسلحة نووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، سوف تتمكن كما نأمل من تحقيق تقدم حاسم يتفق مع ما أسند إليها من مهام. إن مؤتمر نزع السلاح محفل طبيعي للتفاوض حول كل هذه المعاهدات. وجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح هذا العام يتسق مع الأهداف التي دعت إليها حكومتي منذ زمن بعيد. لقد سبق لي أن أوضحت ذلك في الدورات السابقة إذ قلت إن وفدي يرغب في الاسهام في مفاوضات ناجحة وبناءة بشأن الموضوعات السابق ذكرها. وفي ضوء هذا التفكير قبلت بكل سرور رئاسة الفريق العامل المعني بالتحقق داخل نطاق اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. ومع هذا ولنفس السبب تخليت آخر الأمر عن رئاسة اللجنة المخصصة لضمانات التأمين السلبية التي كنتم أسندتموها أصلا إليّ. فالمسائل المتعلقة بضمانات الأمن السلبية تشكل قضية بالغة الأهمية، ولا ينبغي أن تترك كمسألة ثانوية. فهي مسائل تستحق كل الاهتمام من رئيس لا يكلف بشيء آخر غيرها داخل مؤتمر نزع السلاح. وهذا ما يدعوني إلى أن أرحب كل الترحيب بزميلي المحترم السفير غيوم كرئيس جديد للجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية. وبطبيعة الحال فإن وفدي سيجتهد في التعاون معه في سعيه الدائب للوصول إلى اتفاق حول هذه القضية البالغة الأهمية.

من سوء الحظ أن الصورة التي رسمتها لمؤتمر نزع السلاح كانت أبدع بكثير مما هي في الواقع. لقد أخفقنا حتى الآن في حل المشكلة العويصة الخاصة بالتوسع في عضوية المؤتمر. وأعتقد أن الجميع يوافقني على ما نتوخاه من هدف في التوسع العاجل في عضوية مؤتمر نزع السلاح إذا أردنا للمؤتمر أن يضطلع حقيقة بدوره كهيئة عالمية للتفاوض. وهذا أمر واضح بصورة خاصة في منظور المفاوضات القادمة

حول معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية. إنني أفهم مدى إحباط وغضب الدول التي طلبت منذ سنوات الانضمام إلى عضوية المؤتمر دون جدوى. إن الطريق المسدود حاليا ليس بأي شكل من الأشكال بسبب فشل من سبقني في رئاسة المؤتمر كالسفير إيريرا والسفير زهران، بل على العكس فقد سلك كل منهما طريقه الخاص لإيجاد حل معقول. وكل ما أستطيعه هو أن أواصل جهودهما وأن أبذل كل ما في وسعي كرئيس لاكتشاف أي طريق يوصلني إلى حل ممكن أنفذ به من هذا الطريق المسدود. وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تعاطفي التام مع ما أبداه الرئيس السابق من رغبة في كلمته التي وجهها إلى هذه الجلسة العامة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤، وذلك في ملاحظاته الأخيرة، عندما قال إنه يتعين على كل منا أن يحمل هذه المسؤولية التي تقع على عاتقنا جميعا بالنسبة الى طلبات هذه الدول. وعلينا أن نذكر أن مستقبل مؤتمر نزع السلاح مرهون بنا.

إني آمل أن أتمكن من الاسهام في حسن أداء المؤتمر، ويسرني أن أجد العون من الأمانة ولا سيما من السيد بن اسماعيل ومعاونيه.

أود أولا أن أعطي الكلمة للوفود المسجلة أسماؤها في قائمة المتحدثين اليوم وبعد هذا أقترح النظر في الطلبات المقدمة للمشاركة في عمل المؤتمر من الدول غير الأعضاء الآتية: اكوادور، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا.

أمامي في قائمة المتحدثين اليوم ممثلو استراليا وهولندا وكندا. وكما تعرفون فإن هذه الجلسة العامة ستكون آخر جلسة عامة يحضر فيها معنا السفير بول أوسوليفان من استراليا حيث طُلب منه العودة الى بلده للاضطلاع بوظائف جديدة هامة. ولا حاجة لي للتأكيد على أهمية مشاركة السفير أوسوليفان في أعمال مؤتمرنا. وأنا متأكد أنكم جميعا تذكرون وتقدرون الدور النشيط والفعال الذي لعبه باسم حكومته في تحريك عملية التفاوض التي انتهت إلى إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والواقع أن تقديم مشروع الاتفاقية الاسترالية في مرحلة سياسية هامة ربما كان نقطة تحول في جهودنا المشتركة لوضع نص يقبله الجميع. وفضلا عن ذلك ففي هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات لعب السفير أوسوليفان دورا حيويا أساسيا للحصول على توافق في الرأي حول مادتين حيويتين من مواد الاتفاقية. فمن وقت قريب أسند للسفير أوسوليفان مهمة بالغة الصعوبة والحساسية، وهي الخاصة بالمشاورات حول التوسع في عضوية المؤتمر. وأنا متأكد أنكم جميعا موافقون معي على أن الطريقة التي تتسم بالحيوية والعبقرية في ممارسته عمله أمر لن ننساه أبدا. ولا شك أن خير هدية كنا سنقدمها له يوم وداعه هو اتفاق على توسيع عضوية المؤتمر، ولكنني واثق من أن مآثره ستظل خير تعبير عن مهارته الدبلوماسية وعن قوة عزيمته. أعرف أنني أتحدث باسمكم جميعا عندما أعرب للسفير أوسوليفان وزوجته السيدة ميريلين عن أطيب تمنياتنا بالسعادة والتوفيق في حياتهما في استراليا.

أعطي الآن الكلمة لممثل استراليا السفير أوسوليفان.

السيد أوسوليفان (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس لقد شعرت بشئ من الرهبة وأنا أستمع الى كلمتكم الافتتاحية، وأستطيع القول إنني أشعر أيضاً بالرهبة إزاء هذا التقليد الذي وجدناه ينمو تحت رئاسة سلفكم، وهو أن يبدأ المتحدث كلمته ببعض العبارات بلغة رئيس المؤتمر. وحيث أن معرفتي باللغة الألمانية أسوأ منها باللغة الفرنسية، فآمل أن تصفحوا عني إذ أجدني عاجزاً عن قول أي

شيء بلغتكم. ولعلي قبل أن أبدأ كلمتي أستطيع أيضاً أن أذكركم في هذا الصدد أنه من ٦٠ عاما مضت وفي هذه القاعة نفسها وقف أحد ممثلي استراليا في عصبة الأمم. وهو السير رايري جرانفيل الذي كان مزارعاً شديد المراس ينتسب الى سهول القمح في جنوب ويلز الجديدة، وقد عين مندوبا سامياً في لندن، وجاء إلى هنا ليمثل بلده في مداولات عصبة الأمم. وفي ذلك الحين لم يكن التحدث باللغة الفرنسية مجرد مظهر من مظاهر الأناقة بل كان أمراً ضرورياً. ولست أعرف أي نوع من التدريب على اللغة الفرنسية تلقاه، ولكن الذي أعرفه أن ممثل فرنسا في ذلك الحين وفي مؤتمر عصبة الأمم كان السيد بريان، الذي أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية ثم رئيساً للوزارة. وفي محفوظات وثائقنا مشهد شهير يصف رد فعل السيد بريان وهو لا يتمالك من الضحك والدموع تسيل على خديه، عندما وجه السير رايري جرانفيل حديثه إلى المؤتمر باللغة الفرنسية. لهذا السبب أرجو معذرتي إذا تحدثت باللغة الإنكليزية.

سيدي الرئيس دعني أهنئكم على توليكم مهام إدارة المؤتمر وأؤكد لكم كامل تأييد وفدي. وأود أن أرحب بزملائي الجدد السفير مغلاوي من الجزائر والسفير سانشيز أرنو من الأرجنتين والسفير عمر من اثيوبيا والسفير فتاني من إيطاليا والسفير مورزي من فنزويلا، كما أعرب عن أطيب تمنياتي لأولئك الذين انتهت ولايتهم هنا من زمن قريب.

وحيث أنه من المحتمل جدا أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي أشرف فيها بالحديث إلى المؤتمر، أود أن أذكر بعض الملاحظات العامة عن العمل الجاري هنا. فثمة عامل رئيسي يؤثر في ما يمكن تحقيقه في مؤتمر نزع السلاح، ألا وهو كيفية تأثر المفاوضات بعد التيقن من انتهاء الحرب الباردة. ففي عهد الحرب الباردة كان الأمن (عن طريق تجميع المعدات العسكرية) مرادفاً للاستقرار. وعلى عكس ذلك فإن التغير المستمر سمة رئيسية في كثير من العلاقات السياسية العسكرية الآن. وإيقاع هذا التغير فيما يبدو يزداد شدة مع الوقت، لأنه في عالم متعدد الاستقطاب، تحسب الأمم فيه حسابات أكثر تنوعا لضمان مصالحها الأمنية. وفي التفكير عن كيفية تحقيق الأمن والحفاظ عليه في ظروف جديدة تماما، تثار مسائل حول ما يمكن أن يتخذ من إجراء من قبل الجيوش النظامية والمخزونات النووية الواسعة ووسائل نقلها وحتى من قبل قوات التدخل السريع، لمواجهة مشاكل الأمن المعاصرة، على مسرح ما بعد الحرب الباردة الذي يموج بالفوضى.

إلى جانب التغير المستمر، واضح أن العنف والفوضى يستبدان بأكبر جزء من العالم مع انقضاء الحرب الباردة بسبب انتهاء الهيمنة الثنائية التي كانت مصدر الاستقرار، وبسبب انطلاق مختلف الدعاوى العرقية والسياسية والدينية والاقتصادية.

إن مؤتمر نزع السلاح، شأنه شأن المظاهر الأخرى من الحياة الدولية، قد تحرر من ضغوط الحرب الباردة، وللمرة الأولى يستطيع أن يمارس مهمة التفاوض حول اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وقد استطاع التوصل إلى معالجة فئات واحدة من أسلحة التدمير الشامل، حيث أن الاتفاقية تنص على حظر الأسلحة الكيميائية، وهو الآن يوجه اهتمامه إلى فئتين أخريين من هذه الأسلحة: حظر أجهزة التجارب النووية وحظر انتاج المواد الانشطارية لصناعة الأسلحة النووية. وبخلاف هذه الموضوعات الخاصة هناك موضوعات أخرى ذات اهتمام كبير في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح: التوصل إلى وثيقة قانونية ملزمة لتوفير ضمانات الأمن للدول غير الحائزة على أسلحة نووية حتى لا تكون عرضة للتهديد أو العدوان

باستخدام الأسلحة النووية، مع بذل الجهود في سبيل بعض السيطرة على التدفقات غير المحدودة نوعا وكما من الأسلحة التقليدية.

وهكذا فإن مؤتمر نزع السلاح في وضع يخوله مواجهة مشكلات انتشار الأسلحة النووية وغيرها بالإسهام في وضع اتفاقات دولية تدعم نظام عدم الانتشار الحالي وتحدد معايير للسلوك الدولي. فلا شك أنه لا توجد معاهدة تستطيع النص على خيارات سياسية، لا سيما بالنسبة لدول ضرب عليها اليأس والعزلة. ولكن بصورة عامة فإن فرص إبرام اتفاقات لنزع السلاح عن طريق التفاوض، تركز بعزم على تعزيز الأمن عن طريق الحد الأدنى من التسلح، أفضل منها الآن من أي وقت في الماضي القريب.

بالإضافة إلى تحقيق حظر غير محدود على الأسلحة النووية التجريبية، والإسهام في تمديد لا نهائي لمعاهدة عدم الانتشار، فإن مؤتمر نزع السلاح لا بد أن يكون له دور في القريب العاجل في جعل اتفاقية الأسلحة البيولوجية وثيقة ذات أثر فعال، وذلك بإضافة نظام التحقق وبالتفاوض حول اتفاق (أو على الأقل "مبادئ توجيهية") للحد من تدفقات الأسلحة التقليدية. إن السعي الآن نحو هذه الاتفاقات، أو المبادئ التوجيهية، أمر يتلاءم مع الظروف الراهنة حيث أن السوق العالمية لمبيع الأسلحة التقليدية كانت في حالة انحسار منذ أواخر الثمانينات. إن ما فرضه الموردون على أنفسهم من قيود في عمليات نقل الأسلحة الثقيلة من ناحية، وما التزم به المستقبلون من قيود من ناحية أخرى، مع تزايد الشفافية بفضل اتساع السجل الحالي للأسلحة التقليدية؛ كل ذلك يعتبر تطوراً إيجابياً. إن مثل هذه العلاقة التعاونية بين الموردين والمستقبلين تشكل النموذج المجسد في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على سبيل المثال. وفي مجال آخر ذي صلة، حبذا لو أن اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية شملت على الأقل الألغام البرية غير المزودة بآليات التدمير الذاتي، فذلك يعتبر تطوراً إنسانيا، وقوة دفع مفيدة في عملية الحد من الأسلحة التقليدية.

ثمة مجالان آخران لهما أهمية خاصة بالنسبة لاستراليا في البرنامج الحالي للرقابة على الأسلحة هما: تحديد أنظمة نقل القذائف التسيارية واستخدام البيئة لأغراض عسكرية. ففيما يتعلق بأنظمة النقل فإن نظام مراقبة تكنولوجية القذائف يفرض على المورد قيودا قصيرة الأجل وفئة محدودة من المنقولات. بيد أن هذا النظام يجب أن يدعمه اتفاق عالمي ينشئ قواعد ومعايير يوافق عليها كل ذي علاقة في المجتمع الدولي. إن اللجنة المخصصة، في مؤتمر نزع السلاح، لموضوع الفضاء الخارجي، تشكل محفلا لتدابير بناء الثقة (مثل الإخطار المسبق عند إطلاق أجسام فضائية، وتفتيش الشحنات المتفجرة) ولاعطاء التدابير القائمة صفة عالمية (مثل معاهدات القوات النووية متوسطة المدى)، وقد تكون أيضا محفلا مناسبا لتجميع الاتفاقات الإقليمية أو دون الإقليمية المتعلقة بالحد من أنظمة النقل المتقدمة، أو حتى بالعدول عن اقتنائها.

إن ما قام به العراق من استخدام فوائض النفط والاحراق المتعمد لآبار النفط في حرب الخليج، يوضح أن عمليات الاتلاف المتعمدة على نطاق واسع، تشكل قضية حقيقية. واتساع أستراليا وتنوع مناخها وظروفها الجوية عوامل تدفعنا بطبيعة الحال إلى الاهتمام بأحكام اتفاقية متغيرات البيئة (ENMOD)، وعلينا أن نتكاتف في جعل محظورات الاتفاقية أكثر وضوحاً وأكثر شمولاً.

إن عملية الشفافية لن تجدي إلا اذا استجاب للقرار عدد أكبر من عدد الدول الثلاثين التي استجابت حتى الآن وأرسلت لأغراض التسجيل معلومات عامة. وهذه المعلومات العامة يجب أن تتعلق بممتلكاتها العسكرية ومشترياتها من خلال الانتاج الوطني. والأفضل أن يكون ذلك في نطاق الفئات السبع من الأسلحة

المنقولة، ووفقا لنموذج معين لكتابة التقارير المخصصة لنقل الأسلحة. وفضلا عن ذلك فان هذه المعلومات العامة يجب أن تتضمن شرحا لسياسات نقل الأسلحة وسياسات التصدير والاجراءات القانونية والادارية المتعلقة بتصاريح نقل الأسلحة ومنع عمليات النقل غير المشروعة.

اسمحوا لي أن أوجه نظر المؤتمر الى أنه في عام ١٩٩٤ أيضا كلف فريق من الخبراء الحكوميين، شكّله أمين عام الأمم المتحدة بموجب الفقرة ١١(ب) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 46/36 L باعداد تقرير عن سير العمل في السجل، وما طرأ عليه من تطور. ولتمكين هذا الفريق العامل من تأسيس استنتاجاته أيضا على ردود الدول الأعضاء عن عام ١٩٩٣، فان التاريخ السابق تحديده - ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، لتلقي ردود الدول الأعضاء بخصوص سجل الأمم المتحدة يعتبر بالغ الأهمية.

والآن أريد أن أذكر شيئا عن عمل فريق الخبراء الحكوميين خلال عام ١٩٩٤. أولا، مهمة الفريق هي استعراض نتائج السجل لتأمين استمرارية عمله. معنى هذا ضمان عالمية السجل وبعده عن أي تحيز والحفاظ على رسالته العالمية. ورسالته هي تعزيز الشفافية دون الاضرار بأمن الدول الأعضاء، والمساعدة على تجنب تراكم الأسلحة التي تهدد الاستقرار. وفي سبيل هذا الغرض يجوز لفريق الخبراء الحكوميين إدخال بعض التعديلات الاجرائية الخفيفة على صيغة نموذج الاشعار، وبعض التغييرات في الفئات الحالية.

والمهمة الثانية لفريق الخبراء هي وضع توصيات لمزيد من التوسع في السجل. وهذا يعني امكانية اضافة فئات جديدة من المعدات والتوسع في اغراض السجل، وذلك بتضمينه، على سبيل المثال، بيانات عن الممتلكات العسكرية والمشتريات من خلال الانتاج الوطني. وبتنفيذ الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه التوصيات سوف يتحدد شكل السجل وتأثيره في المستقبل القريب. وقد يجوز أيضا النظر في توصية باستخدام السجل للتشاور والتعاون على الصعيد الاقليمي.

وهنا أيضا في جنيف سيكون عام ١٩٩٤ ذا أهمية بالنسبة للشفافية في مجال التسلح. وقد كرس مؤتمر نزع السلاح العامين الأخيرين لدراسة هذا الموضوع الجديد الأمر الذي كان ضروريا ومثمرا. وبنوع خاص في ١٩٩٣ وضعت وفود مؤتمر نزع السلاح كل جهدها في موضوع الشفافية في مجال التسلح، عندما أوضحت مواقفها الوطنية، وقدمت أوراق عمل واقتراحات عملية في هذا الشأن. وعلينا هذا العام أن نسعى الى استثمار هذه الجهود وتحويلها الى فوائد وذلك بصياغة اقتراحات محددة لزيادة الصراحة والشفافية في مجال التسلح. ومثل هذه الاقتراحات تسهم في بناء الثقة بين الدول وتخلق مزيدا من الاستقرار على الصعيدين العالمي والاقليمي.

ان عمل مؤتمر نزع السلاح ذو علاقة مباشرة بعملية الشفافية في جملتها. ومسؤولية مؤتمر نزع السلاح بالنسبة للصراحة والشفافية لا قيد عليها لا في الزمان ولا في المكان. ان عمل مؤتمر نزع السلاح هو جزء لا يتجزأ من "جملة جهود" متواصلة. والعمل في جنيف وفي نيويورك عمل متكامل: فقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 46/36 L ينص على مسؤوليات محددة نوعيا، للسجل من ناحية، ولمؤتمر نزع السلاح من ناحية أخرى. وفيما يعتبر هدف السجل في بداية الأمر على الأقل، هو زيادة الصراحة والشفافية فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة التقليدية، فان لمؤتمر نزع السلاح مهمة أوسع وأعم.

لن يضطلع مؤتمر نزع السلاح بمسؤولياته على أكمل وجه الا اذا اهتم في مجال الشفافية بوضع وتطوير اجراءات تهدف الى تقليل وربما منع تصعيد الصراعات. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يوفر معلومات وبيانات عملية لسجل الأمم المتحدة. والواقع أن الفقرة ١١(ب) من منصوص القرار L 46/36 تنص صراحة على أن فريق الخبراء الحكوميين لعام ١٩٩٤ يتعين عليه في عمله "أن يأخذ في اعتباره عمل مؤتمر نزع السلاح كما هو مبين في الفقرات من ١٢ الى ١٥". وتمشيا مع المسؤولية العالمية لمؤتمر نزع السلاح في مجال الصراحة والشفافية ينبغي التأكيد على أن التدابير المشار اليها هنا صالحة للتطبيق على المستويين العالمي والاقليمي.

وفي هذه المناسبة اسمحوا لي أن أتوقف لحظة عن بعض الاجراءات المطبقة في منطقتنا. ان محاضر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أبلغ من يتحدث في هذا الشأن. ووثيقة استوكهولم لعام ١٩٨٦ الخاصة بتدابير الثقة والأمن قد توسع مضمونها مع مرور الزمن. ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ الحالية تحتوي على مجموعة واسعة من تدابير بناء الثقة: التبادل السنوي للمعلومات الخاصة بالتنظيم العسكري والقوات المسلحة ومنظومات الأسلحة والمعدات الرئيسية؛ امكانية التحقق من هذه المعلومات أثناء زيارات تقييمية؛ آلية للتشاور فيما يتعلق بأنشطة عسكرية غير عادية؛ برنامج زيارات (للقواعد الجوية) والاتصالات العسكرية؛ نظام للاتصالات، في حالات الاخطارات السريعة، بين وزارات الخارجية. وفي الوقت الراهن تتواصل المفاوضات حول مزيد من تطوير وثيقة فيينا.

ان المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا تقرر هي أيضا مزيدا من الصراحة. وفي هذه المعاهدة قد تم الاتفاق على الحدود العليا للأسلحة الثقيلة (وهي تتفق جملة مع الفئات الخمس الأولى الواردة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة. وهذه الحدود العليا يجب بلوغها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بعد ثلاث سنوات من بدء تخفيضها تدريجيا، وقد انقضت المرحلة الأولى من هذه الفترة من وقت قريب، وفي السنة الأولى تم تدمير أو تحويل ٠٠٠ ١٧ قطعة من المعدات وأجريت أكثر من ٠٠٠ ١ حملة تثقيفية في الموقع تم بعضها باخطار رسمي. واستطيع أن أؤكد لكم أن هذا العدد الكبير من عمليات التفتيش يسهم اسهاما كبيرا في الشفافية في مجال التسلح.

ان بيانات الأرقام والبيانات التقنية لها أهميتها لا سيما في نطاق السجل. وتدابير الحد من الأسلحة التي يفترض فينا وضعها هنا في مؤتمر نزع السلاح تخص منظومات الأسلحة الثقيلة وهي فئات من الأسلحة ثبتت صلاحيتها في عمليات الهجوم واختراق الحدود، وليس في الطلعات الصغيرة، وهذه المنظومات يسهل التعرف عليها وتحديدها ورصدها. إن قيام مؤتمر نزع السلاح بوضع الوسائل العملية لتعزيز الصراحة والشفافية ليس بالضرورة عملية تقنية ذات تخصص معين. ان مهمتنا مهمة سياسية.ولسنا هنا لنبدع في الرياضيات أو الاحصائيات، وبذل الجهود المضنية لايجاد تعريف محدد للممتلكات العسكرية وعمليات النقل والمعدات لن يوصلنا الى تحقيق أهدافنا. ان المطلوب منا انجازه هو وضع تدابير وخطط عملية وواقعية تساعد الدول المتجاورة على الشروع في توطيد الثقة فيما بينها. ان الارادة السياسية شرط لا غنى عنه في بناء الثقة وزيادة الاستقرار.

ما هي اذن النتائج العملية المترتبة على مسؤولية مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالشفافية في مجال التسلح، بالنسبة الى عمل اللجنة المخصصة المعنية بالشفافية أثناء دورة مؤتمر نزع السلاح هذا العام؟ ان الوفد الهولندي لديه عدد من الاقتراحات المحددة يود أن يعرضها هنا.

إن جدول الأعمال القادم والخاص بالحد من التسلح ونزع السلاح، سوف يتطلب أمورا منها استبعاد فروض الحرب الباردة ووضع منهج مشترك للأمن ينبني على أساس المصالح المشتركة أو المتطابقة تماما، والبحث عن اتفاقات يقبلها الجميع، تخرج عن دائرة الحرب الباردة المتمثلة في الشعور بالتهديد والرغبة في رد الفعل المضاد. ومعظم هذا النشاط سوف يكون بالضرورة على أساس إقليمي وثنائي الطرف، ولكن هذه الاتفاقات الإقليمية يجب أن تنبني بلا شك على معايير وآليات منصوص عليها في اتفاقات عالمية. وفي بعض الحالات مثل معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل، يبدو على أكثر الاحتمال أن التقدم الإقليمي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال قرار عالمي في هذا الموضوع. إن المفاوضات حول معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية قد يكون لها تأثير أكبر من اتفاقية الحد من الأسلحة الكيميائية حتى نخرج من دائرة القوالب المعهودة شرق/غرب وشمال/جنوب.

إن المؤتمر إذا أراد أن يضطلع بمسؤولياته فهو بحاجة إلى تجديد بنيته وذلك بالتوسع في قاعدة عضويته. والاقتراح الذي قدمته في ٢ أيلول/سبتمبر العام الماضي، كان مبنيا على أساس فروض كثيرة متفق عليها من الجميع وهو أن يظل هذا المحفل هيئة وظيفتها التفاوض من أجل اتفاقات خاصة بالحد من التسلح ونزع السلاح وأن تطبق فيها قاعدة توافق الرأي، وبالتالي تكون عضويتها محدودة، وأن تتمثل فيها مختلف العناصر السياسية والاقتصادية والجغرافية المقبولة من الجميع، داخل المنظومة الدولية. وعند مناقشة هذا المدخل مع الدول الأعضاء أصبح من الواضح أن محاولة إعادة بناء المؤتمر بإحداث تغيير أساسي في توازناته الضمنية، ليس بالأمر الذي يرغب فيه الأعضاء. والمقترحات الخاصة بالتوسع في حدود ضيقة جدا أو الآراء التي عرضت أخيرا بإضافة عدد صغير إلى القائمة، قد لا تحظى بالقبول لأنها لن تسمح بالحفاظ على التوازنات الجغرافية والسياسية والاقتصادية الضمنية.

وثمة مسألة هامة فيما يتعلق بالبيانات التي ألقيت في الجلسة العامة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ وهي معرفة ما إذا كان أي توسع يمكن إحداثه لن يتضمن العراق واسرائيل. وأعتقد أن الإجابة هي بالنفي. وإذا كان الأمر كذلك، فإن مفتاح التوسع هو إزالة الحاجز القائم حاليا والحائل دون الموافقة على القائمة المقدمة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أو أي مدخل يتفق عليه فيما بعد. وفي سبيل ذلك لا بد من تجنب إقحام معايير مصطنعة لا شأن لها بأعمال مؤتمر نزع السلاح، وتحاشي الربط مع اعتبارات قد يكون مجالها في هيئات أخرى. وفيما يتعلق بعضوية المؤتمر نفسها قبل أي شيء، فإن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يكون هو صاحب القرار. وإذا أردنا نتيجة في القريب العاجل المعقول، فأنا أعتقد أن الضرورة تقتضي منهجا محددا يأخذ هذا الاتجاه.

وأخيرا أود أن أشكر الأمين العام والأمين العام المساعد وأعضاء الأمانة والمترجمين الفوريين وغيرهم من العاملين على حسن معاملتهم وفعالية نشاطهم. فقد كانوا أكبر عون لي ولوفدي.

وإني وأنا أغادر المؤتمر بعد أن أمضيت ما يقرب من أكثر من ثلاثة أعوام من عملي فيه أود أن أشير مؤكدا إلى مدى اعتماد المؤتمر على روح التسامح والمجاملة والاحترام المتبادل. وأود أن أشكر جميع زملائي لتعاونهم معي ومساندتهم لي. وأعتبر نفسي سعيدا بحضوري في وقت ينتقل فيه المؤتمر إلى مرحلة الإنتاج وأتطلع بشغف إلى أنباء بمنجزاته في المستقبل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) إنني لا أريد لك أن تتحمل فرنسيتي وحيث أن اللغة الألمانية وهي التي أتحدثها بطلاقة ليست من لغات الأمم المتحدة فإنني أكتفي بأن أقول لك، وفيما بيننا، شكرا بالألمانية "Danke sehr"، وأود أن أشكرك على بيانك الهام. والآن أعطي الكلمة لممثل هولندا السفير فاغنمكرز.

السيد فاغن ميكرز (هولندا) (الكلمة بالانكليزية): شكرا لك سيدي السفير فولفانغ هوفمان على توليك مهامك كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. إن تعهد ألمانيا بالاضطلاع بدورها الكامل في تنفيذ برنامج الحد من التسلح ونزع السلاح خلال التسعينات من هذا القرن، أمر معروف تماما. وأنا متأكد أن مؤتمر نزع السلاح تحت إدارتكم المشهود لها بالكفاءة سوف تحقق تقدما ملموسا في القضايا الهامة المعروضة على أعمال هذه السنة. وأنا آمل بشكل خاص من أننا سوف نتمكن من المساهمة بنجاح وبصورة عملية في تعزيز الشفافية في مجال التسلح، وهو الموضوع الذي سأتناوله اليوم في حديثي. وأنا أشكر السفير إيريرا من فرنسا على حيويته وحزمه في إرشادنا وتوجيهنا في المرحلة الأولى من دورة ١٩٩٤ لمؤتمر نزع السلاح.

وبعد أن استمعت إلى خطاب السفير أوسوليفان البليغ فإني أشيد بنوعية المشاركة من قبل أصدقائنا من البلدان البعيدة (عبر المحيطات)، وهي نوعية على قدر كبير من التميز. وأشكر بصفة خاصة بول أوسوليفان لمساهماته الخلاقة والنشيطة في أعمالنا كما أشكر له مودته. والوفد الهولندي يعرب له عن أطيب تمنياته.

في بياني يوم ٢٧ من كانون الثاني/يناير الماضي عرضت التقييم الهولندي الشامل للسنة الأولى من تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 46/36 L المعنون "الشفافية في مجال التسلح". واليوم أود أن أتناول بشيء من التفصيل موضوع تكامل المسؤوليات الملقاة على أمين عام الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح.

يعتبر هذا العام بالغ الأهمية بالنسبة لعملية الشفافية في مجال التسلح، ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ولأول مرة يصدر قرار شامل من أمين عام الأمم المتحدة حول الشفافية في مجال التسلح (A\48\344). ويسرد هذا التقرير مع مرفقاته قائمة بردود ٨٣ دولة عضو عن عام ١٩٩٢ بخصوص سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وكانت هذه بداية واعدة وبوجه خاص لأن جميع كبار موردي الأسلحة أرسلوا تقريرهم وأن جزءا كبيرا، حوالي ٩٠ في المائة، من جملة عمليات نقل الأسلحة فيما بين الدول في عام ١٩٩٢ قد تمت تغطيته.

أما بالنسبة للتقرير الشامل الثاني لأمين عام الأمم المتحدة والذي يتضمن على الردود الخاصة بعام ١٩٩٣ فإنه يتعين على جميع الدول أن تشارك في جعل هذا السجل عالميا بحق. وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مطلوب منها بإلحاح أن توافي أمين عام الأمم المتحدة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بتقرير عن وارداتها وصادراتها خلال عام ١٩٩٣ من الأسلحة الداخلة في الفئات السبع الواردة في السجل. وإذا لم يكن لبعض الدول من الواردات والصادرات من الأسلحة ما يستحق إقراره فمن المهم مع ذلك أن ترسل إشعارا للأمين العام للأمم المتحدة بذلك. وكل إشعار يصل إلى الأمم المتحدة يدل على إرادة الدولة في المشاركة في جهود الشفافية. ويعتبر إرسال مثل هذا الإشعار لفتة سياسية هامة.

على اللجنة المخصصة في مؤتمر نزع السلاح لموضوع الشفافية في مجال التسلح أن تمكن فريق الخبراء الحكوميين المشكل في عام ١٩٩٤ من أن يأخذ في حسبانه، من جملة أمور، عمل المؤتمر عند إعداده تقريره إلى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة إعمالا للفقرة ١١(ب) من القرار L 46/36 فقد شعر الفريق في أول دورة يعقدها أنه لا بد أن تتوافر لديه معلومات كافية عن أعمال مؤتمر نزع السلاح في هذا الموضوع. ولذلك دعا الفريق رئيسه إلى أن يكتب إلى رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالشفافية في مجال التسلح للفت نظرها إلى مسؤولية مؤتمر نزع السلاح في هذا الشأن، الأمر الذي تترتب عليه نتائج هامة تتعلق بعمل اللجنة المخصصة هذه السنة. ورأي المؤتمر يهيىء بعدا مفيدا لعمل الفريق في نيويورك. وآراء مؤتمر نزع السلاح، بصفة خاصة، في الوسائل العملية لزيادة الصراحة والشفافية المتعلقة بالمغالاة في تكديس الأسلحة وزعزعة الاستقرار وحيازة ومشتريات المعدات العسكرية من خلال الإنتاج الوطني، ستكون لها أهمية مباشرة لكل من فريق الخبراء والسجل. وعلى هذا يتعين على فريق الخبراء في دورته الثانية التي تبدأ في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ أن تتوافر لديه بعض المعلومات عن عمل مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالشفافية في مجال التسلح. ونظرا لمطالبة مؤتمر نزع السلاح بالمشاركة، بناء على مبادرة وتأييد من مجموع فريق الخبراء الحكوميين، فمن المؤسف ملاحظة أنه لم يتم حتى الآن توافق في الرأي بشأن مشروع برنامج العمل للجنة المخصصة المعنية بالشفافية في مجال التسلح. ويصعب علي أن أتصور كيف تختلف آراء وفود تمثل دولة واحدة في نفس القضية، هذا الاختلاف الكبير عبر المحيط. وفيما يتعلق بمسؤولية مؤتمر نزع السلاح في الإطار الأوسع للشفافية في مجال التسلح، فإن اقتراحاتي المحددة لما ينبغي عمله تنبني أساسا على الاقتراحات الراهنة المقدمة إلى اللجنة المخصصة المعنية بالشفافية في مجال التسلح في عام ١٩٩٣. ويتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يصوغ هذه المقترحات بهدف تطوير التدابير الخاصة لبناء الثقة. وكما ذكر رئيس اللجنة المخصصة السفير جيورجي بويتا ينبغي تشجيع أية مقترحات جديدة.

في المجال التقليدي لا تخرج موضوعات بناء الثقة عن المسائل الآتية: إعلانات عن حجم وتنظيم القوات المسلحة (اقتراح بريطاني)؛ إعلانات عن إقفال أو تحويل مؤسسات للإنتاج الحربي (اقتراح ايطالي)؛ تبادل المعلومات على الصعيد الدولي عن الممتلكات والمشتريات العسكرية من خلال الإنتاج الوطني (اقتراح الولايات المتحدة)؛ تدابير إقليمية متكاملة لتعزيز الشفافية في مجال التسلح (اقتراح ياباني)؛ مدونة سلوكيات وهو اقتراح بولندي بسبيل الصياغة. وهناك أفكار شبيهة قدمتها إلى المحفل كل من ايرلندا ونيوزيلندا ورومانيا، وتتعلق بالتحديد الطوعي والمسؤولية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية.

ولا شك أن اللجنة المخصصة في مؤتمر نزع السلاح للشفافية في مجال التسلح تستطيع أداء عمل مفيد في المشكلة العويصة المطروحة اليوم والخاصة باستخدام الألغام البرية. ولهذه المسألة أبعادها السياسية والإنسانية. وهي في رأي الوفد الهولندي تستحق اهتمام الجماعة المتعددة الأطراف المعنية بالحد من الأسلحة. ونحن جميعا على علم بالمبادرات الأخيرة الواردة في قرارات اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين في العام الماضي. والآن وقد عرضت القضية على مؤتمر نزع السلاح فهي أيضا معروضة على فريق الخبراء الحكوميين الذي شكله أمين عام الأمم المتحدة والمعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. بيد أن هناك خطرا صغيرا يتمثل في ما تتعرض له نوايا الجهود الطيبة من تفتيت وعدم تركيز. ومع عدم الإخلال بما قد يقع عليه الخيار من حكم في نهاية المطاف فكل ما تستطيع اللجنة المخصصة عمله على الأقل هو محاولة الحصول على توافق في الرأي حول الإجراءات الثابتة للعمل.

إن مهمة مؤتمر نزع السلاح تتضمن أيضا وضع الوسائل العملية لزيادة الصراحة والشفافية فيما يتعلق بالأسلحة ذات التدمير الشامل. والمناقشات داخل مؤتمر نزع السلاح حول هذه القضية المتنازع فيها لا تزال في أولى مراحلها. ويبدو أنه من المفيد التمييز هنا بين عمليات النقل من ناحية والممتلكات والمشتريات من ناحية أخرى. أما بالنسبة لعمليات النقل فأشير إلى أنه بعد دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ، وهو الأمر المتوقع في غضون سنة تقريبا، ستكون هناك شبكة متداخلة ومترابطة من الاتفاقات الدولية التي تحظر أية عملية نقل لأية أسلحة ذات تدمير شامل. أما بالنسبة إلى الممتلكات والمشتريات من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التفجير النووي فإن معاهدة عدم الانتشار تعترف بوجود خمس دول حائزة للأسلحة النووية. وكل ما عدا ذلك من مشتريات وممتلكات للأسلحة النووية محظور بمقتضى قانون دولي. إن بروتوكول جنيف واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية كلها تحظر أي تصميم أو تملك أو إنتاج أو استخدام للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

والآن فإن المهمة الأساسية لمؤتمر نزع السلاح هي فيما يبدو الحرص على أن تؤدي عملية الشفافية في الوقت الملائم إلى بيانات ومعلومات شاملة عن النفقات العسكرية والهيكل العام للقوات العسكرية، وهذه مهمة بلا شك طويلة النفس. ولا ينبغي أن ننسى مع ذلك أن جزءا كبيرا من المعلومات الخاصة بالممتلكات النووية أصبح معروفا لدى العموم، وعلى سبيل المثال فإن النصوص الكاملة للمعاهدات مثل معاهدتي ستارت وستارت ٢ قد صدرت كوثائق لمؤتمر نزع السلاح ووزعت توزيعا واسع النطاق. وتحتوي هذه النصوص على معلومات عن حجم الترسانات النووية للدولتين المعنيتين.

ويمكن الاعتماد اعتمادا كبيرا، من أجل التقدم في العمل، على ما هو جار من انضمام عالمي لمعاهدة عدم الانتشار، ونظام الضمانات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن الاتفاقات الإقليمية مثل معاهدة الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية (EURATOM) والمناطق الخالية من الأسلحة النووية أو المناطق المجردة منها، كتلك التي حددتها معاهدة تلاتيلولكو التي تم تعزيزها أخيرا ومعاهدة راروتنغا(RAROTONGA) هي كلها آليات بالغة الأهمية لتحقيق جو عام من الأمن التعاوني والثقة. وينطبق ذلك أيضا، مع التغييرات الضرورية، على آخر اتفاقية للأسلحة الكيميائية بأحكامها الجديدة الخاصة بالتحقق.

وعلينا الآن في مؤتمر نزع السلاح استثمار ما تم إنجازه، ومن الأدوات العملية الإضافية لزيادة الصراحة والشفافية فيما يتعلق بالمواد النووية، وضع إجراء لبناء الثقة يمكن بموجبه أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية على التزويد طواعية بمزيد من المعلومات عن ممتلكاتها من الأسلحة النووية وحجم ما خفض منها. ويمكن رسم سياسة للشفافية فيما يتعلق بمخزونات البلوتونيوم.

وهذا من شأنه في المستقبل إعداد معاهدة لتخفيض إنتاج الأسلحة تكون بلا شك خطوة أخرى على طريق ما تنص عليه المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويمكن هنا داخل مؤتمر عدم الانحياز الاتفاق على توصيات خاصة بالإخطار المسبق بخصوص القيام بمناورات عسكرية هامة تدخل فيها الأسلحة النووية.

إن القرار L 46/36 يطالب مؤتمر نزع السلاح فضلا عن ذلك بالنظر في قضية عمليات نقل التكنولوجيا الرفيعة مع تطبيقاتها العسكرية. وعند وضع المؤتمر الوسائل العملية التي طلبتها منه الجمعية العامة، يستطيع أن يقرر أن الرقابة على الصادرات عنصر ضروري لاستكمال الاتفاقات الدولية التي تحظر

عمليات نقل أو حيازة الأسلحة ذات التدمير الشامل. والدول التي تمتثل للالتزامات الدولية ذات الصلة بالموضوع ليس لديها أي سبب للخوف من أنظمة الرقابة على الصادرات.

اسمحوا لي أن أوجز فأقول إني مقتنع بأن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يصوغ توصيات ذات قيمة تخص الإجراءات المحددة لزيادة الصراحة والشفافية على أساس المقترحات السابق ذكرها وغيرها من مقترحات إضافية. إنها "مجموعة من الجهود المتضافرة" تشارك في نجاح عملية الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة. وقد تم توافق الرأي حولها. إن هذه الجهود ترمي إلى تشجيع المسؤولية والانضباط الذاتي. والهدف العام هو الأمن التعاوني. وهكذا يمكن تناول موضوع نزع السلاح والأمن الدولي بطريقة متكاملة. وعلى المستوى الوطني تكون النتيجة إعادة تخصيص الموارد الاجتماعية والاقتصادية القليلة دون إضرار بأمن الدول الأعضاء. وفي مثل هذا الجو من الأمان يزدهر الاستثمار.

هناك نماذج طيبة للعمل الذي يستطيع مؤتمر نزع السلاح ولجنته المخصصة للشفافية في مجال التسلح القيام به لزيادة الشفافية فيما يتعلق بالممتلكات والمشتريات من خلال الإنتاج الوطني. وفضلا عن ذلك فبتوسيع مفهوم الشفافية بطريقة ملموسة، بحيث يشمل وضع تدابير موازية في مجال الأسلحة ذات التدمير الشامل، وفي مجال التكنولوجيا الرفيعة مع تطبيقاتها العسكرية، يكون مؤتمر نزع السلاح قد أوفى بالمهمة المسندة إليه من الجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة كاملة. وعلى أساس هذا المفهوم وهذا التفسير سوف تؤتي ثمارها الجهود المبذولة في مسار الشفافية وفي سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي يعتبر في هذا المجال جزءا لا يتجزأ من هذا المسار. وموجز القول إن مؤتمر نزع السلاح يستطيع العمل الكثير من أجل أمننا جميعا.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على بيانه المستفيض وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل كندا السفير شانون.

السيد شانون (كندا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس أود أنا أيضا أن أرحب بكم رئيسا للمؤتمر وأعرب عن ثقتي بأن مؤتمر نزع السلاح سيستفيد كثيرا من إدارتكم. وأنا أوافق تماما على ما ذكرتم من اشادة بسلفكم السفير ايريرا. وأعتقد أن من حق المؤتمر أن يعرب عن امتنانه له بفضل توجيهاته في الأسابيع الأولى الصعبة في دورة هذا العام. وأود أيضا أن أنضم إلى هؤلاء الذين سبقوني بالإشادة بالسفير أوسوليفان على دوره الحيوي في المؤتمر خلال السنوات الثلاث التي أمضاها هنا وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمفاوضات حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية وجهوده التي أفضت إلى المفاوضات التاريخية التي نسير فيها الآن حول اتفاقية الحظر الكامل للتجارب النووية. واسمحوا لي أن أقول إن قدراته الذهنية وتفانيه في الحث على تقدم هذه القضايا وغيرها من القضايا الهامة سنظل نفتقدها.

طلبت الكلمة اليوم لأقدم صورة موجزة للنهج الذي اتبعته في المشاورات التي طلب مني إجراؤها حول أنسب ترتيب للتفاوض حول معاهدة متعددة الأطراف، غير تمييزية، وقابلة للتحقق الفعلي وعلى الصعيد الدولي، تقضي بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من معدات التفجير النووي. وأود أيضا أن أقدم بعض الأمثلة لنوعيات الأسئلة التي سأوجهها إلى الوفود خلال هذه المشاورات حتى تفكر

فيها وتستشير عند الضرورة السلطات المعنية في بلادها. وقبل ذلك أود أن أشكر جميع الوفود على هذا الشرف الذي خصتني به أنا وبلدي وسوف أبذل قصارى جهدي لأكون عند حسن ظنكم.

إننا جميعا نعرف أن هناك اقتراحات قدمت منذ عقدين على الأقل بخصوص اتفاقية لوقف الإنتاج. وهذه الاقتراحات كان الغرض منها وقف تنامي إنتاج المواد الانشطارية، وبذلك وقف احتمال تحويل هذه المواد إلى أجهزة للتفجير النووي. ومثل هذا المفهوم يمكن أن يؤدي بطريقة إيجابية، في ظن الكثيرين، إلى نزع السلاح النووي. ويظن آخرون أن هذه الاقتراحات تقيم أيضا حواجز أمام بناء نظام لعدم الانتشار. ووجهات النظر هذه تطورت مع الوقت والتطورات السياسية الجغرافية التي حدثت في التسعينات جعلت من الممكن التوصل إلى توافق في الرأي حول الحاجة إلى التفاوض من أجل اتفاقية حول ما يعرف في هذا السياق بوقف الإنتاج.

على الرغم من تعقد الموضوعات المعنية ومختلف الأهداف التي تسعى إليها دونما شك مختلف الدول يكون بلا شك من المفيد السعي في إيجاد اتفاق حول أسلوب عملنا. فإذا اتفقنا بشكل جماعي على مدخل مشترك فسوف نستفيد من توافق الرأي الجديد، كما عبر عنه في آخر جميعة عامة للأمم المتحدة، للبدء في مفاوضات حول اتفاقية وقف الإنتاج. ربما كانت خير طريقة للعمل هو أن نهتم بالأحراج قبل اهتمامنا بالأشجار. أعني بذلك أني أقترح وضع مشروع مسلسل يضم من الفئات والأسئلة، لمحاولة البدء في اختراق القضايا المطروحة. وما يأتي بعد ذلك فليس الغرض منه وضع قائمة جامعة مانعة، إذ قد تثار أسئلة أخرى في مجرى مباحثاتنا. ومن أجل ذلك أود أن أسأل كل الوفود أن تطلعني على المجالات الهامة التي أغفلت أو التي قد تستفيد من زيادة الإيضاحات.

إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة L 48/75 المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ أوصى بالتفاوض حول معاهدة لوقف الإنتاج، في نطاق أكثر المحافل الدولية ملاءمة. وسوف يسأل الوفود عن خيارها المفضل لأنسب ترتيب يصلح للتفاوض وعن المحفل، وعن مهمة هذا التفاوض، مع افتراض أن يكون ذلك في مؤتمر نزع السلاح، وعن الوقت المناسب. وسأحاول أيضا تقدير ما إذا كانت هناك حاجة إلى تحسين معلوماتنا التقنية الأساسية، وفي هذا السياق ما إذا كانت هناك حاجة إلى فريق من الخبراء. وفي قرار الجمعية العامة أيضا طلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم العون في دراسة ترتيبات التحقق حسبما ووقتما يطلب منها ذلك، وأنا من ناحيتي سوف أتحرى وجهات النظر حول هذا الجانب أيضا. يضاف إلى ذلك أنه للحصول على إطار للمفاوضات المحتملة بخصوص اتفاقية وقف الإنتاج أعتزم تحري وجهات نظر الوفود في بعض المسائل الموضوعية الخاصة بإبرام المعاهدات، وفي سبيل ذلك سوف أستطلع آراءها في نطاق التطبيق والتحقق والبنية (أي معرفة ما إذا كانت المعاهدة مستقلة استقلالا ذاتيا أو مرتبطة نوعا ما بالوكالة الدولية للطاقة الذرية).

هذه هي الأسئلة الرئيسية التي بدرت لذهني وأنا أبدأ في مهمتي. إنني أنوي التشاور مع جميع الوفود التي ترغب في طرح وجهات نظرها في هذا الموضوع الهام. أما الآن فأقترح الشروع في العمل على أساس ثنائي. وبمجرد إحساسي بأنني استمعت إلى معظم وجهات النظر، سأدعو إلى عقد اجتماعات لعرض استنتاجاتي الأولية، ولكي أتيح الفرصة لبدء المناقشة قبل تحرير تقريري. وأعتقد أن المطلوب مني هو تقديم هذا التقرير قبل نهاية الدورة الحالية. آمل أن توافقني جميع الوفود على هذا النهج الذي عرضته عليكم.

الرئيس: شكرا سيدي السفير شانون على تقريركم عما وصلت اليه مشاوراتكم وعما تنوون عمله، وأشكركم على الكلمات الطيبة التي وجهتموها الى الرئاسة. وأنا واثق من أن جميع أعضاء المؤتمر يؤازرونكم في جهودكم وسيعملون بكل جهد على الإجابة عن أسئلتكم المتعلقة وغير المتعلقة بالموضوع.

بذلك تنتهي قائمة المتحدثين اليوم. فهل هناك وفد آخر يرغب في الكلام.لا أرى من يريد الكلام، فلنواصل أعمالنا حسبما خططت لها.

والآن أدعو المؤتمر الى النظر في الطلبات المقدمة للمشاركة في عملنا، من أكوادور وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا. وقد وزعت الأمانة اليوم مذكرة من الرئيس تتضمن هذه الطلبات (CD/WP.453). وأثناء المشاورات لاحظت أنه لا اعتراض على هذه الطلبات. وفي ضوء ذلك أقترح الموافقة مباشرة، في الجلسة العامة، على التوصية الواردة في الوثيقة (CD/WP.453)، علما بأن هذا لا يشكل سابقة لما قد يحدث مستقبلا عندما تقضي الضرورة بعقد جلسة غير رسمية. هل أعتبر أن المؤتمر موافق على اتخاذ قرار بهذا الشأن؟ أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد زمسكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): سيدي الرئيس، قبل اتخاذ قرار بهذا الشأن أود أن أوضح الإسم الذي تنوي به جمهورية مقدونيا - وهو الإسم الذي اعترفت به روسيا لهذه الجمهورية - الانضمام الى مؤتمرنا بصفة ملاحظ. هل هي مستعدة للإنضمام تحت إسم "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا؟" فهل أوضحنا الموقف بالنسبة الى هذا البلد؟

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على سؤاله. ومن الواضح أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا ستأخذ مكانها في المؤتمر تحت إسم "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا". وهذا ما درجت عليه الأمم المتحدة وما سنأخذ به في مؤتمر نزع السلاح. هل هناك أسئلة أخرى؟ إن لم هناك سؤال، فإني أعتبر أننا جميعا موافقون؟

تقرر ذلك.

الرئيس: أود أن أعود الآن الى الوثيقة غير الرسمية التي وزعتها الأمانة والتي تتضمن جدول الاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وأجهزته الفرعية في الأسبوع القادم. وكالعادة فإن هذا الجدول استرشادي فحسب، وقابل للتعديل عند الضرورة. وعلى هذا أقترح الموافقة عليه.

تقرر ذلك.

الرئيس: بهذا نختم أعمال اليوم. فهل هناك من يرغب الآن في الكلام؟ إن لم يكن الأمر كذلك فإني أرى رفع الجلسة على أن تعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس ٣ آذار/مارس ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥